مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 03- ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish.

مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006– 2018)

Liquidity risk and its impact on the profitability of Algerian commercial banks (An empirical study during the period 2006- 2018)

ط.د. رميسة كلاش[1]*، د. إلهام نايلي[2]

[1] مخبر cofifas، جامعة أم البواقي، kalleche.roumaissa@univ-oeb.dz

[2] مخبر cofifas، جامعة أم البواقي، Naili.ilham@univ-oeb.dz

تاريخ التسليم: 2020/10/22، تاريخ المراجعة: 2021/02/14، تاريخ القبول:2021/05/19

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر السيولة وأثرها على الربحية في عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والمقدر عددها بـ: 12 بنكا وذلك ضمن الفترة 2006– 2018، معتمدين في ذلك على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي بين معدل العائد على الأصول ومعدل التوظيف، في حين عدم وجود هذه الدلالة فيما يتعلق بباقي المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، ربحية البنوك التجارية، الجزائر، نماذج البانل.

Abstract

This study aims to identify the risk of liquidity and its impact on the profitability of a sample of commercial banks operating in Algeria, which are estimated at 12 banks during the period 2006-2018, relying on this on cross-sectional time series models (Panel models).

The study found that there is a positive significant effect between the rate of return on assets and both the employment rate and the legal liquidity rate, while the absence of this indication with respect to the rest of the variables .

Keywords : liquidity risk, profitability of commercial banks, Algeria, Panel models.

*المؤلف المرسل

1.مقدمة:

تعتبر الصناعة البنكية المرآة العاكسة للاستقرار البنكي والمالي في أي دولة، وبما أن قطاع البنوك التجارية يمثل الجزء الأكبر من هذه الصناعة فهو يلعب دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق قيامه بأدوار متعددة من بينها الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، حيث أثناء تأديته لهذا الدور يتعرض لجملة من المخاطر البنكية من بينها مخاطر السيولة، حيث أن البنوك التجارية قد تتعرض من حين إلى آخر إلى حركة سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لا يمكن مقابلتها مما يضطر إدارة البنك للقيام ببيع بعض أصوله خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة.

وبما أن البنوك التجارية شأنها شأن أي منشأة أعمال فإن مجهوداتها ووظائفها التي تقوم بها بغية تحقيق جملة من الغايات ومن أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط يزاوله البنك، إذا أن تحقيق هذه الغاية من شأنه المحافظة على استمرارية البنك، تدعيم مركزه المالي ومقابلة معظم المخاطر التي يتعرض لها.

وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة في الجزائر بصفة خاصة خلال الفترة الواقعة بين 2006- 2018.

1. 2. إشكالية الدراسة: انطلاقا من مما سبق تبلورت إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر مخاطر السيولة على مؤشرات الربحية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2018؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2018؟
- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل توظيف الأموال ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2018؟
- ✓ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2018؟

1. 3. فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية1:** يوجد أثر سلبي معنوي بين معدل الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛

✓ **الفرضية 2:** يوجد أثر إيجابي معنوي بين معدل توظيف الأموال ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2004- 2018؛

✓ **الفرضية 3:** يوجد أثر سلبي معنوي بين معدل السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2004- 2018.

1. 4. أهداف الدراسة: انطلاقا من إشكالية الدراسة التي تم التطرق إليها سابقا فإن الدراسة تهدف إلى:

✓ التعرف على مخاطر السيولة، أسباب حدوثها وبعض مؤشرات قياسها؛

✓ التعرف على بعض الطرق المحاسبية لقياس ربحية البنوك التجارية؛

✓ التعرف على أثر مؤشرات مخاطر السيولة البنكية على معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية محل الدراسة.

1. 5. منهجية الدراسة: بغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي في عرض الجوانب النظرية للمتغيرات قيد الدراسة، كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي التحليلي وذلك باستعمال منهجية بيانات العينات المقطعية (البانل) للفترة الممتدة بين 2006- 2018 باستعمال برمجية Eviews10.

1. 6. حدود الدراسة:

✓ **الحدود المكانية للدراسة:** ركزت الدراسة على عدد من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، والتي بلغ عددها 12 بنكا، موزعة كما يلي: خمسة بنوك عمومية (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، وسبعة بنوك أجنبية خاصة (بنك البركة الجزائري، بنك سويتي جنرال، بنك ناتكسيس، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك بي أن بي الجزائر، بنك الثقة الجزائر، بنك الخليج الجزائر)، وقد تم استبعاد البنوك الأخرى لعدة أسباب من بينها: عدم توفر أو نقص المعطيات الخاصة بالبنوك والضرورية خلال فترة الدراسة.

✓ **الحدود الزمانية للدراسة:** قامت الدراسة بتحليل البيانات المالية لقطاع البنوك في الجزائر خلال الفترة 2006- 2018 والتي تم الحصول عليها من Bankscoope وOrbis

بالنسبة للفترة 2006- 2016، كما تم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة في حساب المؤشرات الخاصة بسنتي 2017 و2018.

1. 7. متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع: مؤشرات الربحية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، والمتغير التابع المستقل: مؤشرات مخاطر السيولة للبنوك محل الدراسة، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	مؤشراته		المتغير التابع	مؤشراته
مؤشرات مخاطر السيولة للبنك	معدل الرصيد النقدي(LR1)	⟸	مؤشرات الربحية	معدل العائد على الأصول (ROA)
	معدل توظيف الأموال(LR2)			
	معدل السيولة القانونية(LR3)			

المصدر: من إعداد الباحثتين.

1. 8. الدراسات السابقة: تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والمتوفرة لدينا فيما يلي:

✓ دراسة مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام (جوان 2019) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006- 2015"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية عدد من البنوك التجارية العمومية الجزائرية والبالغ عددها 6 بنوك خلال الفترة 2006- 2015، حيث تم التعبير عن المتغير التابع بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، أما المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر السيولة فقد تم التعبير عليه بالمؤشرات التالية: نسبة النقد والأرصدة النقدية لدى البنك على الموجودات ونسبة القروض على إجمالي الودائع، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد تم التوصل إلى: وجود تأثير إيجابي دال إحصائيا بين نسبة القروض على إجمالي الودائع ومعدل العائد على الموجودات، وجود تأثير سلبي غير دال إحصائيا بين نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات ومعدل العائد على الأصول، وجود تأثير إيجابي غير دال إحصائيا

بين نسبة النقد والأرصدة النقدية على إجمالي الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ونفس التأثير لكنه غير معنوي بين نسبة القروض على إجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية.

✓ دراسة هند ضياء عبد الرسول (أوت 2018) بعنوان: "تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف (دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين إقليم كوردستان ومحافظات الجنوب للفترة 2010– 2016)، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار طبيعة ونوع العلاقة التي تربط بين العوامل الداخلية للبنك ونسب الربحية لعينة متكونة من 16 بنكا خلال الفترة 2010– 2016، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بدراسة عدد من المتغيرات المستقلة ومن بينها نسبة السيولة المعبر عنها بنسبة الرصيد النقدي أما المتغير التابع فتم التعبير عليه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وباستخدام معادلة الانحدار المتعدد تم التوصل علاقة إيجابية بين المتغيرين.

✓ دراسة فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق و بن ساحة علي (جانفي 2018) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011– 2016، هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 6 بنوك للفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة الرصيد النقدي في حين عدم وجود هذه الدلالة فيما يتعلق بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة، أما نتائج العلاقة بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول فقد وجدت أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة ماعدا نسبة السيولة القانونية التي تبين أنه ليس لها تأثير معنوي في هذه الدراسة على العائد على الأصول.

من خلال دراستنا للموضوع وفي حدودنا علمنا، توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية، إلا أنها لا تتفق مع دراستنا من حيث عينة الدراسة، فترة الدراسة وكذلك منهجية الدراسة.

2. السيولة البنكية ومخاطرها

بما أن السيولة البنكية من المواضيع المتأصلة في الصناعة المالية، فقد خضعت لعدة دراسات بغية التعرف على مفهومها، أهميتها، الأسباب المؤدية لحدوث مخاطر السيولة وكيفية قياس هذه الأخيرة.

2. 1. مفهوم السيولة البنكية:

تعرف السيولة في معناها المطلق على أنها النقدية، أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية وبدون خسائر، حيث أن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، لذلك فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها. (بوعبدلي و عمي، 2014، صفحة 102)

وتعتبر السيولة مصطلح شائع في لغة البنوك، حيث تعني مدى قدرة البنك في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون، أي هي السرعة والملاءمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد، حيث أن عملية تكوين الأصول الأكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة دون خسارة تحسب. (الدعمي و المرسومي، 2017، صفحة 77) كما تعرف بأنها: "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة." (العقاد، 2017، صفحة 66)

من خلال التعريفين السابقين، نلاحظ أن السيولة البنكية ركزت في مفهومها على نقطتين هما: مدى توفر البنك على نقدية جاهزة ومدى قدرة أصوله إلى التحول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة، وعليه يمكن تعريف السيولة البنكية بأنها: وجود سيولة نقدية تحت تصرف البنك أو موجودات مالية أخرى قابلة للتحويل إلى نقد بسرعة (إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة الأصل) وبدون خسائر.

وتهتم البنوك التجارية أكثر من غيرها بالسيولة لسببين رئيسيين: الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا، والثاني أن قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل، لذلك يجب على البنوك أن تكون مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها مجموعة من الإيجابيات، من أهمها: (لانا ، 2014، صفحة 400)

✓ تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛

- ✓ المؤشر الإيجابي للسوق المالية، المحللين، المودعين، الإدارة والمستثمرين؛
- ✓ تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛
- ✓ تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
- ✓ تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال؛
- ✓ تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وما قد تجلبه من سلبيات؛
- ✓ تحقق السيولة للبنك قدرة على تمويل استثماراته المالية والحقيقية مع حرية الاختيار بين الأصناف الملائمة، دفع المصاريف والاستمرار في عملياته البنكية، والاستفادة من الحصول على الخصم النقدي عندما يتم السداد في الوقت المبكر، بالإضافة إلى الاستفادة من التقلبات في الأسعار واستغلال الفرص وذلك عند حدوث انخفاض غير عادي في أسعار الأصول المالية التي يتعامل بها البنك التجاري في تحقيق العوائد الإضافية؛ (الدعمي و المرسومي، 2017، صفحة 77)

- ✓ أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينها، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري.

2.2. ماهية مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة بأنها: "نوع من المخاطر المالية التي تظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك التجاري وبشكل مفاجئ مما يضطر إدارة البنك إلى بيع بعض أصول البنك خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة." (العلي، 2013، صفحة 352)

كما ينظر لمخاطر السيولة على أنها: "الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، الحصول على قروض أو ودائع جديدة، ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع وكذلك عند عدم قدرته للتوصل إلى مصادر جديدة للنقدية." (فخاري و زبيري ، 2018، صفحة 179)

كذلك تم تعريفها بأنها: "نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، حيث ينتج عن هذا التباين فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي مما يجعل البنك غير قادر على تخفيض الديون أو جمع أموال لزيادة الأصول حيث قد تواجه البنوك في عملياتها تهديد

ندرة سيولة كافية لتسديد حسابات الودائع، منع القروض أو تلبية أي متطلبات نقدية أخرى." (شرون و شعوبي، 2018، صفحة 14)

وأيضا تعرف بأنها: "عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأجيرها، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع. كما أنها تنشأ عن عجز البنك على الوفاء بالتزاماته عندما يحل موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة، ويمكن أن يؤثر هذا الخطر سلبا على أرباح ورأس مال البنك." (فروحات، زرقون، و بن ساحة، 2018، صفحة 523)

من خلال ما سبق، يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها نوع من المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية، والناشئة من عدم توفر النقد الكافي في البنك لمواجهة التزاماته، أو عدم قدرته على تسييل أصوله بسهولة، سرعة وبدون تكلفة معقولة.

وتواجه البنوك التجارية مخاطر السيولة لأسباب عديدة نذكر منها: (قناوي، 2005، صفحة 198)

- ✓ إقراض البنوك التجارية أموال كثيرة من الودائع قصيرة الأجل، الاحتياطات وكذلك الائتمان طويل الأجل لعملائها، ولهذا تواجه معظم البنوك حالة عدم توازن بين استحقاق أصولها وديونها، لأنه نادرا ما يأتي تدفقات نقدية داخلة مطابقة تماما للتدفقات النقدية الخارجة من أجل تحقيق التوازن؛
- ✓ خضوع البنك لضرورة الاحتفاظ بنسبة عالية من مصادره لمقابلة الدفع الفوري مثل طلب الودائع، وهكذا يظل البنك مستعدا دائما لمواجهة طلبات النقدية الفورية؛
- ✓ حساسية البنك لتغيرات أسعار الفائدة مما يترتب عليه زيادة في سحب الودائع أو في اقتراض النقود؛
- ✓ عدم متابعة كشف السويفت (Swift) الذي يبين وضع الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك المراسلة فيما يتعلق بالعملة الأجنبية، والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة، زيادة كلفة الأموال، فقدان الفرصة البديلة، وتدني أرباح البنك نتيجة عدم توظيف هذه الأموال؛ (نجار، 2014، صفحة 168)

✓ حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها. (فخاري و زبيري ، 2018، صفحة 179)

بالإضافة إلى: (مخلخل و يحياوي، 2019، صفحة 122)

✓ ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛

✓ سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل إلى أرصدة سائلة؛

✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى فعلية؛

✓ الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

2. 3. أهم النسب المالية المستخدمة لقياس مخاطر السيولة:

تستخدم البنوك التجارية عدد من المؤشرات لقياس مخاطر السيولة، ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

✓ **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة لدى الصندوق، البنك المركزي، البنوك الأخرى وأية أرصدة أخرى على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجب تسديدها في مواعيدها. (العقاد، 2017، صفحة 80) وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة الرصيد البنكي = (النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ أرصدة سائلة أخرى /إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى) *100

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة، ولكن في المقابل قد يؤثر ذلك على توظيف الأموال في الاستثمارات التي قد تدر عائد للبنك.

✓ **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد، وبنسبة معينة مما لديها من الودائع، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية

والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي. (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = (النقدية لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى) *100

كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته، خاصة في الظروف غير العادية وأوقات الأزمات التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد الالتزامات المالية وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة، إلا أن الاحتفاظ بنسبة أكبر مما هو مقرر من طرف البنك المركزي يعتبر من زاوية أخرى تجميد للأموال مما ينعكس سلبا على ربحية البنك التجاري. (عمر، 2010، صفحة 120)

✓ **نسبة السيولة القانونية:** تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في مختلف الظروف، حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة البنك، وتتراوح هذه النسبة ما بين 30– 35 كحد اقصى وفقا للأنظمة الاقتصادية العالمية. (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية= (الأصول المتداولة / إجمالي الودائع) * 100

✓ **نسبة توظيف الأموال:** تشير نسبة توظيف الأموال على قدرة البنك الائتمانية ومعرفة اتجاهاته الائتمانية، وهذه النسبة تستند إلى معايير وشروط لا يمكن تجاوزها من قبل البنك، مع أهمية وضع التخصصات المالية اللازمة لتغطية فتح الائتمان مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض وقدرته على إعادة دفع الالتزامات للجهة المانحة باستخدام خطط ومؤشرات ائتمانية واضحة، كما توضح مدى استخدام البنك للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن مقدرة البنك في منح القروض جيدة، (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة توظيف الأموال= الاستثمارات (القروض والسلف) / إجمالي الودائع *100

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي تعذر تصنيفها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، وعلى صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة. (فروحات، زرقون، و بن ساحة، 2018)

✓ **نسبة السيولة الحاضرة (نسبة الاحتياطات الأولية):** تشير هذه النسبة إلى حجم الاحتياطات الأولية من النقدية الجاهزة لدى خزينة البنك والتي بإمكانها استخدامها متى تشاء دون عناء أو جهد، كما أنها لا تحقق أي عوائد. (عابد و زملط، 2019، صفحة 118) وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة الحاضرة = (النقدية في الصندوق/ الودائع تحت الطلب) * 100

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية في الصندوق التي يواجه بها البنك التزاماته.

3. ماهية الربحية في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها

من المعلوم أن الربحية أحد الأهداف التي تسعى البنوك التجارية إلى بلوغها وتعظيمها من خلال أنشطتها المختلفة، ولذلك سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى مفهومها ومؤشرات قياسها، غير أن الربحية ليست الهدف الوحيد المراد تحقيقه فإضافة إليها تسعى البنوك إلى تحقيق هدفي السيولة والأمان، وهذا ما دفعنا عن التساؤل عن العلاقة بين الربحية والسيولة البنكية.

3. 1. مفهوم الربحية في البنوك التجارية:

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، حيث يقوم النظام البنكي السليم على أكتاف البنوك الرابحة وذات رأس المال الكافي، وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، كما أنها تعتبر هدفا للبنك ومقياسا للحكم على كفاءته على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. (بني خالد و المومني، 2018، صفحة 360)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين الربح والربحية، حيث يعتبر الربح من الناحية الاقتصادية مردود للمخاطرة وعدم التأكد بشأن تخصيص الموارد لغرض استخدامها في ظل ظروف غير واضحة والتي يتوقع أن تؤتي ثمارها في المستقبل، أي هو مقدار التغير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. أما من الناحية المحاسبية فهو يعبر عن الفرق بين

الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال نفس الفترة لتحقيق الدخل. (لولو، 2015، صفحة 35)

لذلك، يمكن القول أن الربحية معيارا أكثر أهمية من مقياس الربح في المفاضلة بين الخيارات والبدائل، حيث أن تحقيق أرباح أعلى لبعض البدائل الاستثمارية لا يشكل بالضرورة ميزة إذا أخذ في الاعتبار حجم رأس المال المستثمر، في حين أن تحقيق مستوى مرتفع من الربحية يعد مقياسا أفضل بصرف النظر عن حجم رأس المال المستثمر. (لولو، 2015، صفحة 35)

وتعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: (مقيمح، 2014، صفحة 382)

✓ **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

✓ **قرار التمويل:** والمتمثل في كيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، حقوق المالكين وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

3. 2. علاقة السيولة بالربحية في البنوك التجارية:

يرتبط معيار الربحية بعلاقة عكسية مع معيار السيولة، حيث أن توظيف أو استثمار أي قدر من الموارد للبنك سيكون على حساب نقص سيولة البنك ولهذا تقع على الإدارة البنكية الناجحة مهمة تحقيق التوافق بين الربحية التي يسعى إليها البنك والسيولة التي يجب عليه الاحتفاظ بقدر مناسب منها، حيث على إدارة البنك أن تحقق قدرا كافيا من سيولة الموجودات المتاحة وكذلك عائدا مناسبا من الأدوات التي يتم توظيفها في الاستثمارات وخاصة الإقراض الذي يعد الأداة الاستثمارية الأكثر ربحية في البنوك التجارية، بالإضافة إلى أنها ذات سيولة منخفضة مقارنة ببقية الأنواع الأخرى من الاستثمارات التي تكون فيها سيولة الموجودات كبيرة نسبيا وذات ربحية منخفضة بالقياس إلى ربحية وسيولة القروض البنكية، وذلك لأن المبدأ العام في هذا الخصوص يؤكد

على أنه كلما انخفضت سيولة الأصل ارتفعت ربحيتها والعكس صحيح. (كنعان، 2012، صفحة 97)

إذا، بما أن هناك علاقة عكسية بين ربحية الأصل وسيولته، فإن البنك التجاري عليه أن يوزع موارده بين الأشكال المختلفة للأصول بطريقة يضمن معها أن يحقق أعلى ربحية ممكنة في نفس الوقت الذي يحافظ فيه على مستوى مناسب من السيولة بالنسبة لأصوله، أي عليه أن يوازن دائما بين اعتبار الربحية واعتبار السيولة، وبما أن خصوم البنك تختلف بدورها فيما بينها من حيث التزام البنك بالوفاء بها فإن توزيع الأصول المختلفة يتوقف أيضا على أنواع الخصوم المتاحة. (السيد، 2018، صفحة 165)

3.3. مؤشرات قياس الربحية لدى البنوك التجارية:

تتعدد المعايير المستخدمة في قياس الربحية لدى البنوك التجارية فنجد مثلا المعايير ذات البعد المحاسبي والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، المعايير ذات البعد الاقتصادي والتي تضم القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، إضافة إلى المعايير ذات البعد السوقي، إلا أنه من خلال هذا العنصر سيتم استعراض المعايير ذات البعد المحاسبي والتي تم الاعتماد على أحد مؤشراتها في هذه الدراسة.

✓ **معدل العائد على الأصول:** يشير هذا المعدل إلى الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة، ويعتبر مقياسا للربحية حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة. (بوتواتة، 2019، صفحة 84) ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول= (الدخل الصافي/إجمالي لأصول)*100

من مزايا هذا المؤشر، وبالإضافة إلى أنه وسيلة لمعرفة ربحية البنك فهو يسمح بحساب الأداء الكلي للمؤسسة البنكية، ومن ثم إعطاء صورة عامة لها لكي يتيح للمسيرين القيام بمقارنة الأداء بين البنوك المتواجدة في الصناعة البنكية أو بين فرص استثمارية أخرى. (قتال و صالحي، 2020)

أما فيما يخص نقائص هذا المؤشر، فنجد بالدرجة الأولى عدم أخذه لتكلفة رأس المال وبالتالي لا يخدم مصلحة حاملي الأسهم لأنهم يعتبرونها الحد الأدنى من العائد الذي يتوقعونه فما الغرض من تعظيم هذا المؤشر دون تغطية هذه التكلفة، إضافة إلى إهماله للاستثمارات التي تحقق عوائد معتبرة في المدى البعيد لأنه يعتمد على قاعدة قبول المشاريع التي تحقق مردودية في الأجل

القصير، كما أنه يستفيد من المعلومات التي يعكسها المدراء ورؤساء الأقسام أي يخدم مصلحة الأطراف الداخلية للمؤسسة فيما بينهم فقط أي أنه مؤشر داخلي، وكذلك يطرح هذا المعدل إشكالية تقييم الأصول خاصة الأصول التي لها قيمة دفترية كبيرة. (زرقون و زرقون، 2014، صفحة 32)

✓ **معدل العائد على حقوق الملكية:** يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك، وقدرة هذه لأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد المستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة، مما ينعكس على مصداقية معدل العائد على الأموال الخاصة الذي يكون مرتفعا بسبب تضخمه. (عماري، 2015، صفحة 32) ويعبر عن هذا المؤشر بالصيغة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = (النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة)*100

كما يسمى هذا المؤشر أحيانا العائد على القيمة الصافية، وللدلالة على أهمية هذا العائد فليس من المبالغة أن المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد أساسا على مدى تحقيقه لهذا العائد. (بن بوزيد، 2017، صفحة 36)

إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، فنجد من بينها أنه لا يأخذ في الحسبان تكلفة رأس المال ويطرح بعض الصعوبات في حسابه خاصة عند قيام المؤسسة البنكية بتوزيعات الأرباح وللعديد من المرات، ووفق هذا المؤشر تهدف البنوك إلى تعظيمه وبالتالي تبحث عن المشاريع التي تحقق أكبر عائد وهذا يؤدي إلى زيادة مخاطر لا يأخذها المؤشر بعين الاعتبار فنجد في الأموال الخاصة عنصر الاحتياطات مجمد ولا يستغل وبالتالي كيف يحقق عائد، كما يعتمد على البيانات المحاسبية التاريخية في حسابه، بالإضافة لعدم قياسه لخلق أو عدم خلق القيمة من طرف المؤسسة لحاملي الأسهم، وكذلك يعتبر مؤشر معلوماتي للدلالة على الربح ولا يعكس أداء النشاط الرئيسي للمؤسسة. (زرقون و زرقون، 2014، صفحة 33)

إذا، تعد معدلات العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية من أبرز المؤشرات المستخدمة من طرف مختلف الباحثين في مجال قياس الربحية إلا أن هذا لا يعني اقتصار مؤشرات الربحية على هاتين النسبتين، بل هناك نسب أخرى تستخدم لقياس ربحية البنوك ومنها: نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، معدل العائد على رأس المال المدفوع، معدل العائد على الموارد، معدل العائد

على الودائع، معدل العائد للسهم، معدل التوزيعات النقدية للسهم ونسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات...الخ.

4. تحليل النتائج:

لتحقيق الهدف المتمثل في تقدير النموذج، يمكننا الاعتماد على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model) كما هو موضح في الجدول رقم (1):

الجدول 1: تقدير نماذج بيانات البانل

	نماذج الإنحدار		
	Pooled	**Fixed effect**	**Random**
LR1	−0.0049817 (0.414)	−0.003745 (0.944)	−0.0018512 (0.050)
LR2	0.0264823 (0.000)	0.0103474 (0.006)	0.0152152 (0.000)
LR3	0.0228149 (0.000)	0.0060826 (0.294)	0.0108693 (0.0349)
c	1.07959 (0.009)	0.752477 (0.098)	0.2164905 (0.0015)
R−Squared	0.3428	0.5972	0.113055
Prob(F−Statistic)	0.0000	0.0000	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية STATA MP 16.

وللمفاضلة بين هذه النماذج، سوف نعتمد على الاختبارات التالية:

✓ **اختبار وجود آثار فردية ثابتة:** يعني هذا الاختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت كل البنوك تسلك سلوكا واحدا فيما يخص الحد الثابت أم أن لكل بنك سلوكه، وللمفاضلة نستخدم اختبار **Redundant Fixed Effects**، حيث بعد إجراءه وجدنا أن قيمة احتمالية الاختبار أقل من 5% كما هو موضح في الجدول رقم (2)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة.

✓ **اختبار وجود آثار فردية عشوائية:** نقوم بهذا الاختبار للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الفردية العشوائية، وللقيام بهذه المفاضلة نقوم بالاختبار الذي توفره برمجية Stata 16 وهو اختبار **Breusch Pegan LM**، وبعد إجراء هذا الأخير وجدنا أن قيمة الاحتمالية مساوية للصفر كما هو مبين في الجدول رقم (2)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بعد إجراء الاختبارين السابقين، تبين أن النموذج يحتوي على آثار فردية ثابتة أو عشوائية، مما استدعى القيام بالاختبار التالي:

✓ **اختبار HAUSMAN** للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: أشارت نتائج الاختبار إلى أن قيمة (P.Value > 0.05) حيث نلاحظ أن قيمة المعنوية تساوي 0.0007، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الترجيح جاء لصالح نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect).

الجدول 2: نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل

نوع الاختبار	القيمة الإحصائية	قيمة الاحتمال
Redundan Fixed Effects	8.09	0.0000
Breusch Pegan LM	61.87	0.0000
Hausman	17.00	0.0007

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برمجية .STATA MP 16

إذا، مبدئيا وقبل إخضاع النموذج إلى الاختبارات الاحصائية والاقتصادية يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$ROA= 0.752477-0.0003745*LR1+0.0103474*LR2+0.0060826*LR3$$

قبل القول أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، لابد من القيام بمجموعة من الاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3):

الجدول 3: الاختبارات الاحصائية والقياسية لنموذج الدراسة

اختبار ستيودنت	من خلال نتائج اختبار ستيودنت تبين لنا أن المتغير (LR2) معنوي عند 1%، أي أن نسبة التوظيف لها معنوية إحصائية في تفسير معدل العائد على الأصول. بينما نسبة التغطية القانونية والسيولة القانونية

	ليستا معنويتين إحصائيا ولا يفسران (ROA)
اختبار إحصائية فيشر	القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (0.0000) كما هو موضح في الجدول رقم (1) وهي أقل من 5%، أي أن النموذج معنوي إجمالا.
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	بعد القيام بالاختبار، وجدنا أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0787 وهي أكبر من 5%، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية
اختبار طبيعة توزيع الأخطاء العشوائية	من خلال نتائج اختبار Jarque-berra تبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك عند مستوى معنوية أكبر من 5%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برمجية *STATA MP 16*.

من خلال الجدول رقم (3)، وبعد دراسة صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد على نموذج الآثار الفردية الثابتة في تفسير أثر مؤشرات مخاطر السيولة البنكية على معدل العائد على الأصول. حيث أظهرت نتائج التقدير:

✓ وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا بين نسبة الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 10%، أي أن كل زيادة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى تؤدي إلى انخفاض مؤشر الربحية للبنوك (ROA) بـ 0.49 %، حيث أن هذه النتيجة تفسر بأن الزيادة في قيمة النقدية في الصندوق، البنك المركزي والبنوك أكبر من الزيادة في حجم الودائع بالإضافة إلى عدم استخدام البنوك لأموالها المتاحة في استثمارات من شأنها أن تدر عليها بأرباح، فعلى الرغم من انخفاض مخاطر السيولة إلا أن ذلك أثر سلبيا على ربحية البنوك، وعليه يتم رفض الفرضية الأولى (وجود الأثر إلا أن المتغير ليس معنوي). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، جوان 2019) وتتعارض مع دراسة (هند ضياء عبد الرسول، أوت 2018) ودراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق وبن ساحة علي، جانفي 2018) التي توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين.

✓ وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 1%، أي أن كل زيادة في نسبة الاستثمارات (القروض والسلف) إلى إجمالي الودائع بوحدة واحدة

يترتب عليها زيادة معدل العائد على الأصول بـ 2.65%، وهذا موافق للدراسات السابقة لأن عدم قيام البنوك بتجميد الودائع وتشغيلها في استثمارات من شأنه أن يدر لها أرباح، لكن يجب على البنوك الموازنة بين هذين العنصرين لأن التمادي في منح الاستثمارات على حساب الودائع قد يؤثر سلبا على ربحيتها لذلك يجب محاولة الموازنة بين السيولة، الربحية والأمان، وعليه يتم قبول الفرضية 2. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، جوان 2019) ودراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق وبن ساحة علي، جانفي 2018).

✓ وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول بحيث كل زيادة في نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بـ 2.28 وذلك عند مستوى معنوية 1%، لأن الزيادة في هذه النسبة تؤدي إلى زيادة كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة اتجاه المودعين، المستثمرين والمقرضين اليومية في أوقات الأزمات، إلا أن المبالغة في الاحتفاظ به قد تؤدي إلى العكس كون أن السيولة القانونية تعني وجود أصول غير مستغلة من قبل البنك في تحقيق أي ربح، كما أنها تكبد البنك تكاليف إضافية في إدارتها والاحتفاظ بها، وعليه يتم رفض الفرضية 3. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق وبن ساحة علي، جانفي 2018) التي توصلت هي أيضا إلى أن نسبة السيولة القانونية لها تأثير إيجابي غير معنوي على معدل العائد على الأصول.

5. خاتمة:

في بداية الدراسة أوضحنا بأن هدف الدراسة هو التعرف على مخاطر السيولة وأثرها على البنوك التجارية، وذلك بدراسة تطبيقية تضمنت عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر والمقدر عددها بـ 12 بنكا خلال الفترة 2006– 2018، حيث اعتمدنا على معدل العائد على الأصول للتعبير على المتغير التابع والمتمثل في الربحية، أما المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر السيولة فقد تم التعبير عنه بـ: معدل الرصيد النقدي، معدل توظيف الأموال ومعدل السيولة القانونية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاستعانة بنماذج PANALDATA، وبعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى:

✓ السيولة والربحية هدفان متلازمان للبنك ولكنهما في نفس الوقت متضادان؛

✓ السيولة المفرطة (فائض السيولة) أو قلة السيولة كليهما يؤديان إلى نتائج سلبية على البنك، ومن هنا يأتي دور الإدارة البنكية الكفؤة في التوفيق والمواءمة بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في نفس الوقت؛

✓ النسب المستخدمة لقياس السيولة البنكية ترتبط كلها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة توظيف الأموال فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة؛

✓ أسفرت نتائج نموذج الآثار الفردية الثابتة عن اختيار متغير مستقل واحد ألا وهو معدل توظيف الأموال كمتغير ذوي أثر معنوي (دلالة إحصائية) على معدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2018، حيث يساهم هذا المتغير في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 59.72%، كما كشف التحليل أيضا عن وجود أثر سلبي غير معنوي بين معدل الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول، وكذلك وجود أثر إيجابي غير معنوي بين معدل السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول، وهو ما يدل على أن هذان المتغيران المستقلان لا يفسران المتغير التابع.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات ألا وهي:

✓ ضرورة مراعاة البنك عند توزيع موارده على الاستخدامات المختلفة أن يكون التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة؛

✓ ضرورة تجنب البنك تجميد سيولة زائدة عن الحد في خزينته، لدى البنوك المركزي أو لدى البنوك الأخرى دون استثمارها لأن ذلك يؤثر سلبيا على ربحيتها.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات أخرى في هذا المجال تكون فيها عينة الدراسة أوسع وأشمل من دراستنا الحالية بحيث تشمل فترات زمنية أطول وعدد أكبر من البنوك، مما يزيد من عدد المشاهدات وبالتالي تحسين جودة النتائج الإحصائية، مع التركيز خاصة على سنتي 2019 و2020 لمحاولة معرفة تأثير كل من الحراك وفيروس كوفيد 19 على السيولة البنكية وما خلفه ذلك من آثار على ربحية البنوك التجارية.

6. قائمة المراجع:

✓ بوعبدلي،أحلام؛ عمي، حمزة سعيد.(2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات. العدد2. 257- 277*؛

✓ العلي، أسعد حميد.(2013). *إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر*. بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع؛

✓ بوتواتة، أمينة. (2019). تقييم الأداء المالي لمجمع سونطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي(دراسة قياسية للفترة 2012- 2015). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد1. 81- 100*؛

✓ فروحات، حدة؛ زرقون، عمر الفاروق؛ بن ساحة، علي. (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011- 2016). *مجلة الباحث. العدد 1. 521- 534*؛

✓ نجار، حياة. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية). *أطروحة دكتوراه*، جامعة فرحات عباس، الجزائر؛

✓ شرون، رقية؛ شعوبي، محمود فوزي. (2018). محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري 2002- 2015). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد1. 13- 28*؛

✓ مخلخل، زوينة؛ يحياوي، مفيدة.(2019). مدى تأثير المعلومة المحاسبية المنشورة في تسيير مخاطر السيولة البنكية (دراسة حالة مجموعة من البنوك لولاية بسكرة). *مجلة الحوار المتوسطي. العدد2. 116- 141*؛

✓ السيد، سامي. (2018). *النقود والبنوك والتجارة الدولية*. القاهرة: منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛

✓ عماري، سليم. (2015). دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات (دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009- 2012). *مذكرة ماجستير*، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر؛

✓ بن بوزيد، سليمان. (2017). استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي (دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2015). *أطروحة دكتوراه*، جامعة محمد بوضياف، الجزائر؛

✓ لولو، شعبان محمد. (2015). قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين). *مذكرة ماجستير*، الجامعة الإسلامية، غزة؛

✓ مقيمح، صبري. (2014). محددات الربحية في البنوك التجارية (دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري). *مجلة الحقيقة. العدد31. 380- 410*؛

✓ صخر، مرعي حسن بني خالد؛ المومني، مجد مصطفى راشد. (2018). معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية (دراسة تحليلية للفترة 2007- 2016). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد1. 354- 371*؛

✓ الدعمي، عباس كاظم؛ المرسومي، مروج طاهر هذال. (2017). تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الخاصة). *مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 20. 73- 100*؛

✓ قتال، عبد العزيز؛ صالحي، محمد يزيد. (2020). تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لسهم أليانس للتأمينات خلال الفترة 2012- 2018. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي. العدد2. 710- 725*؛

✓ قناوي، عزت. (2005). *أساسيات في النقود والبنوك*. مصر: دار العلم للنشر والتوزيع؛

✓ كنعان، علي. (2012). *النقود والصيرفة والسياسة النقدية*. لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر؛

✓ زرقون، عمر الفاروق؛ زرقون، محمد. (2014). فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية (دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP للفترة 2009- 2012). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي. العدد2. 29- 57*؛

✓ فخاري، فاروق؛ زبيري، نورة. (2018). الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*. العدد2. 174- 190؛

✓ لانا، نبيل زاهر. (2014). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. العدد6.* ؛

✓ عابد، محمد نواف؛ زملط، إياد. (2019). أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد1. 114- 131*؛

✓ محي الدين، محمود عمر. (2010). إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية (حالة مصرف البركة الإسلامي 2009- 2014). *مجلة دراسات اقتصادية. العدد1. 109- 121*؛

✓ العقاد، نور محمد فواز. (2017). الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف (دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري). *مذكرة ماجستير*، جامعة دمشق، دمشق؛